

دينامية الأراضي الرعيزراعية الجافة وصعوبة استصلاحها (نموذج من المغرب الشرقي)

الميلود شاكر

جامعة محمد الخامس الرباط

في المناطق الجافة مثل المغرب الشرقي، عمت إستراتيجية تشييت الضرر لتخطي صعب السنوات العجاف. هكذا نجد جل السكان يزاجون بين نشاطين أساسيين، الرعي والزراعة الجافة، حيث يؤكدون على أنه «لا رعي بدون زرع، ولا زرع بدون رعي». ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين عمت ظاهرة الأعلاف المركزة، المكملة للرعي، لكن حاليا يمكن القول على أن المراعي هي التي أصبحت تكمل العلف، نظرا لشدة تدهورها (Benchirifa A., 1995). فأمام تزايد الطلب على الأعلاف وتراجع القدرات الرعوية، تم اجتثاث مجموعة من المراعي وتحويلها إلى أراضي زراعية. اشتد بذلك الضغط على ما تبقى من المراعي، كما اشتد على الأراضي المزروعة نتيجة إدخال المكننة والتخلي عن ممارسة تقنية استراحة الأراضي.

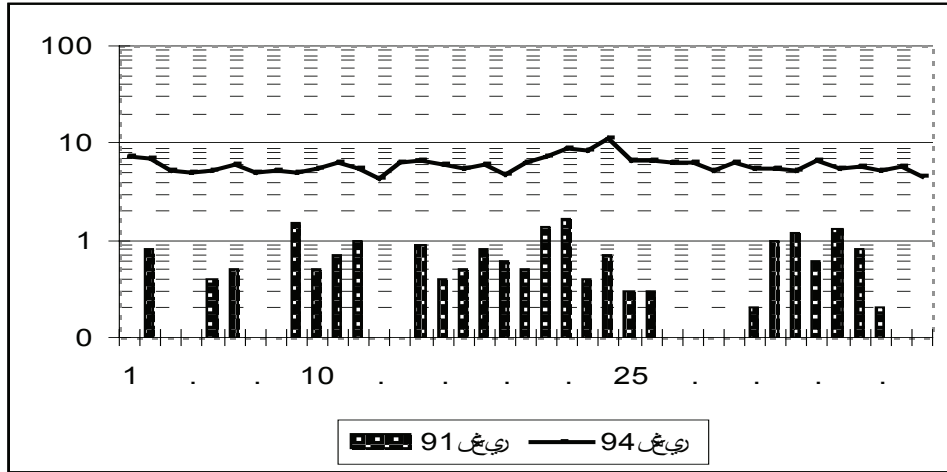
ارتباطا بهذه التحولات السريعة التي عرفتها هذه المجالات الجافة، أصبحت الأوضاع البيئية والاقتصادية تتأرجح بين مظاهر ومؤشرات الاستقرار والازدهار من جهة، والتدهور البيئي وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى (Lehouerou H.N., 1979, 1995). سعيًا وراء الإسهام في تقصي الحقائق بنوع من الدقة والسعي لإيجاد التقنيات والحلول الواعدة التي بإمكانها تحقيق تنمية مستدامة، سيعالج هذا المقال مؤشرات ومظاهر الاستقرار والاختلال، ثم الأسباب والعوامل المشددة للمظاهر الايجابية والسلبية معا، وما هي الحلول المتبعة والمقترحة لرفع التحدي.

1 - مظاهر ومؤشرات التآرجح بين النعيم والجحيم

عندما نستحضر التطورات السوسيو مجالية التي عاشتها سهوب المغرب الشرقي كنموذج، وذلك بدءا من النصف الثاني من القرن العشرين، لا يمكن لأحد أن ينكر ما حصل هناك من تطورات ايجابية. فلاشك بأن المرور من حياة الترحال إلى الاستقرار ساهم في تحسن المستوى المعيشي للسكان، إذ حل محل السكن الهش سكن صلب، كما توفر الماء عن طريق حفر آبار خاصة، التحكم في جمع مياه المطر، أو بجهود التزويد الجماعي (Chaker M ; et al, 1996). كما تم شق واستصلاح كثير من الطرق وتوسعت المراكز القروية والتي أصبحت توفر للسكان المجاورة الخدمات الأساسية، خاصة مؤسسات التمدرس والتكوين ومراكز الفحص والاستشفاء. ومن التغيرات الأساسية كهربية جل الدواوير التي تعرف نوعا من تركيز السكن، مما سمح بإدخال التجهيزات المنزلية والسمعية البصرية التي كانت محصورة على المجال الحضري. ومن التحولات النوعية كذلك والتي عاشتها هذه المجالات، تحرير اليد العاملة القروية من الأعمال الشاقة عن طريق مكننة النشاط الزراعي على الخصوص. كما يجب ذكر جهود الدولة والمجتمع المدني المتمثلة في محاولة تنظيم السكان القرويين في جمعيات وتعاونيات حتى يتم التغلب على الصعاب عن طريق الانخراط في العمل والتدبير والتخطيط التشاركي.

لكن بجانب هذه المظاهر المغرية، بدأت معالم التأزم على المستوى الاجتماعي والبيئي. فخلال السنوات الأخيرة، توالى سنوات تراجع المحاصيل الزراعية بالرغم من الاستقرار النسبي للعلو السنوي للتساقطات، كما يتضح ذلك من خلال نموذج «مرول» بهضبة العيون (Chaker M., 1997) :

شكل 1 اختلاف المحاصيل الزراعية من سنة إلى أخرى ومن فلاح إلى آخر



في سنة 1991 كان المحصول الزراعي ضعيفا إذ قل وسيطه بست مرات عن وسيط سنة 1994، وذلك رغم التشابه النسبي للكميات المطرية ما بين السنتين، أي 198.5 مم بموسم 92/91، مقابل 213 مم خلال 1994. تفاوت المردود من سنة إلى أخرى ومن فلاح إلى آخر. ففي 1994 انحصر المردود بالنسبة لكل الفلاحين ما بين 1،3 و10 ق/هكتار، أما في 1991، حيث قلت الأمطار ب 6،8 % بالمقارنة مع 1994، نجد بأن 31 % من الفلاحين حصلوا على 0 ق/ه، و1 ق/ه بالنسبة ل 13 % من الفلاحين، و 54 % منهم، قل مردود أراضيهم عن 1 ق/ه.

أمام هذا الأمر أصبح من اللازم التساؤل عن أسباب تراجع المحاصيل بشكل مثير بالرغم من كون علو التساقطات قل فقط ب 6،8 % من سنة إلى أخرى. فما هو وقع التغيرات الفصلية للتساقطات من جهة ووقع تطور حالات سطح الأراضي من جهة أخرى؟ وما هي استراتيجية الدولة والسكان قصد التأقلم؟

لا شك بأن الاستمرار في المزاوجة بين الرعي والزراعة تبقى لا مفر منها تحت الظروف الحالية. وهكذا، فأمام تراجع المحاصيل الزراعية اشتد الضغط على المراعي بالتواجد المستمر للماشية، حيث يكفينا أن نتجول بها باستمرار في انتظار المساء حيث يُقدم لها العلف الكافي. أصبح حجم القطيع ونوعه ومردوده، رهينا بقدرته كل واحد على توفير الأعلاف وذلك على خلاف ما سبق حيث كان حجم القطيع يتأرجح حسب الأحوال الجوية، مما جعل الزراعات العلفية الأحادية تحتل جل المساحة المزروعة، (65 % من الأراضي المحروثة مخصصة لزراعة الشعير فقط بمرول). أدى هذا الجمع بين النشاطين إلى تدهور الأراضي الزراعية والرعية بنفس الحدة.

تبين من خلال الاستثمارات على أن السكان ينفقون خلال سنة واحدة من الجفاف ما بين ثلث وثلثي المردود السنوي للقطيع لشراء ما يلزمهم من العلف. لكن خلال توالي سنوات الجفاف، يقل عدد الخرفان، التي تشكل الحصاد السنوي، كما تقل جودتها. أمام هذه الصعاب، يلجأ السكان إلى القروض والتي كثيرا ما تتراكم إلى حد إفلاس الكثير منهم.

نظرا لتأزم المحاصيل الرعية والزراعية، يعتمد اغلب السكان على المداخل التكميلية لتجاوز الصعاب وانتظار تحسن الأوضاع من موسم فلاح إلى موسم آخر. ومن بين الموارد المعتمد عليها، مداخل الهجرة الداخلية والخارجية، حيث يمكن شراء ما يلزم من العلف للحفاظ على حجم القطيع. تبقى القروض والاعتماد على الموارد التي كانت تعتبر تكميلية هي سبل الصمود وتجاوز الصعاب مؤقتا والتأقلم مع التحولات الشمولية الحالية.

أمام اشتداد الرعي الجائر وتحويل أراضي هامشية إلى أراضي زراعية، ظهرت مؤشرات التدهور البيئي من خلال اشتداد ظاهرة الزوابع الرملية وتراجع الكتلة النباتية. فكل السكان يؤكدون على أن حجم وتردد ظاهرة تحريك

التربة من طرف الرياح، أمر غير معتاد، مما جعلهم يطلقون عليها «تسونامي السهوب». أما الخدوش والتخديد فهي نادرة، تقتصر على مجالات محددة، منها المصاطب الغرينية الطميية والسهول الفيضية والتي كانت تبدو في ما مضى كمناطق مستقرة وخصبة، حيث كانت تستقبل المياه والفتاتات القادمة من السطوح والسفوح المجاورة.

هكذا يمكن القول على أن المنطقة عرفت وتعرف تحولات إيجابية، لكنها تخفي في معالمها مظاهر تدهور قد تعصف بكل الجهود المبذولة لتحقيق تنمية مستدامة.

2 - أسباب التآرجح وعدم الاستقرار، وأية آفاق

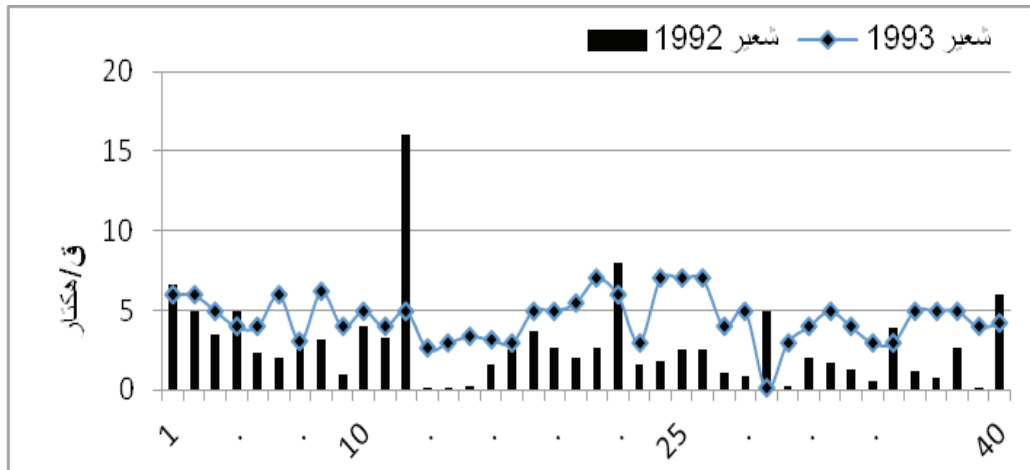
المناطق الجافة، الرعيزراعية، أكثر امتدادا وعرضة للتدهور، فهي تتميز بهشاشة طبيعية قوية، لكن تبقى مستترة المظاهر والنظم، مما يجعل تدهورها شبه لا رجعي. ومن معالم هذه الهشاشة، عدم انتظام التساقطات سواء في علوها أو توزيعها الفصلي والبيسنوي، لذلك كان السكان يتعاملون بحذر مع هذه الخاصية، حيث كان حجم القطيع يتأرجح حسب الموارد الرعوية المتاحة. حاليا، أصبحت المراعي مكملة للعلف وبالتالي تم استغلالها بدون رفق، حيث تحلى السكان عن تغيير المرعى كلما تراجعت قدراته وعلى الخصوص قبل بلوغ حالات تدهور صعبة، قد تصبح لا رجعية. تحولت بذلك المراعي إلى «حظائر مفتوحة على السماء». ساهمت مكننة التنقل من مرعى إلى آخر بسرعة وتوفير نقط الماء في كل جهة، إلى تدهور كل المراعي، مما لا يسمح بتوفير البذرات اللازمة لتجدها وضمان تنوعها وجودتها. كما ساهمت الأعلاف المدعومة في استمرار الضغوط على المراعي بدون أي قيد ولا شرط، كاحترام قدرات الأراضي وعدم بلوغ درجة إفسادها.

أمام تدهور المراعي وتزايد الطلب على العلف، فضل السكان تحويل الأراضي الرعوية إلى أراضي زراعية بالرغم من كونها يانصيبية. استعملت الآلات الضخمة في الاجتثاث كما ساهمت الدولة في عمليات العدن وقلع شجيرات العناب بالمجان. ومما زاد من حركة الاجتثاث، تحقيق محاصيل زراعية جيدة في بداية الأمر، حيث كانت التربة لا تزال غنية، بها ما يكفي من المادة العضوية.

حاليا، وبعد مضي حوالي 40 إلى 50 سنة، عن آخر حركات اجتثاث الأراضي، تراجعت المحاصيل بشكل مستمر بالرغم من الاستقرار النسبي في علو التساقطات، ذلك ما دفعنا إلى تقصي حقائق تدهور هذه الأراضي ارتباطا بأنماط استغلالها.

اتضح من خلال نتائج الاستمارة بهضبة مروى على أن 45 % فقط من الفلاحين يمارسون قلب الأرض (*sous-solage*)، على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات، نتيجة اندكاكها. فالعملية تتم بالتناوب بين المشارات، حتى توزع التكاليف على كل السنوات. لكن عندما تكون عملية القلب عميقة نسبيا، لوحظ دفن المادة العضوية السطحية عند عمق مهم، وتبين للفلاحين انخفاض المحصول عقب عملية القلب العميق، مما دعا إلى التخلي عن استعمال الجرافات الضخمة بهذه الأتربة الهيكلية والغير سميكة. اشتدت ظاهرة اندكاك التربة عند مستوى نعال الحرث نتيجة مكننة الأعمال الفلاحية، مما يؤدي إلى تشعب القطاع العلوي بسرعة وانطلاق السيلا بشكل سريع ومبكر، وبالتالي ظهور أساليب ونظم تدهور جديدة في أراضي كانت قبل ذلك تبدو مستقرة، وتأكد لنا ذلك من خلال القياس المباشر لتطور الخدات الحالية فوق المصاطب الغرينية الحديثة. اشتدت ظاهرة فقدان الماء، فتكون بذلك المكننة أسهمت في اشتداد الجفاف عن طريق التجفيف، مما يفسر جزئيا انخفاض المحاصيل الزراعية بالرغم من عدم تغير مهم في علو التساقطات. كما تبين للفلاحين على أن الاندكاك عند مستوى نعال الحرث يؤدي إلى تكوين فرشاة مائية معلقة، قربسطحية، تنتفع منها النباتات، مما يجعل المحاصيل بها أعلى من الأرض المقلوبة خلال السنوات الجافة نسبيا. فعلى خلاف المطلوب، أي قلب الأرض عندما تنمو وتتكاثر أعشابها قصد اغنائها بالمادة العضوية، فلا يتم قلبها إلا بعد رعيها.

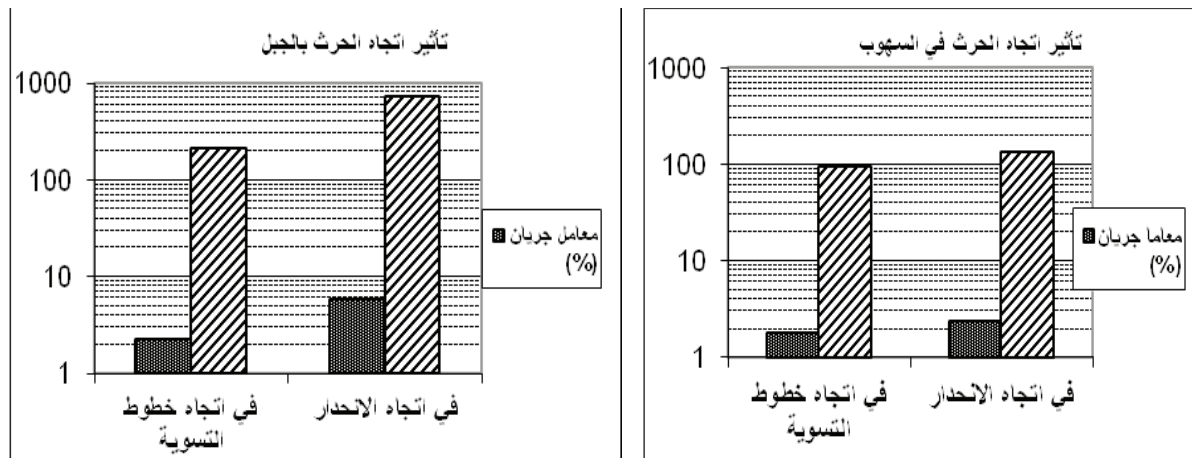
شكل 2 تباين المردود من فلاح إلى آخر داخل نفس السنة ومن سنة إلى أخرى



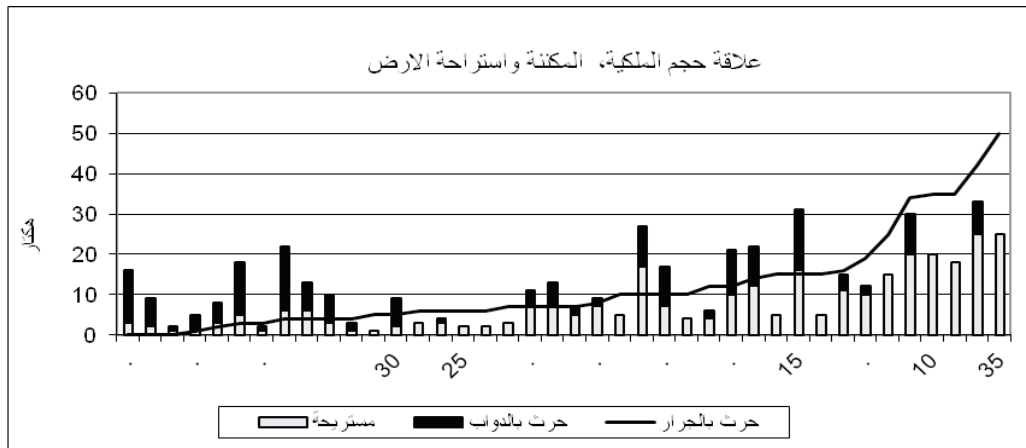
تبين من خلال تتبع تطور مردود زراعة الشعير الاختلاف البين من فلاح إلى آخر تحت نفس الظروف الطبيعية. اتضح من خلال التحريات الميدانية على أن التفاوت يرجع إلى احد الأسباب التالية: - موسم الحرث، حيث بعض الحقول جاء مردودها مرتفعاً لتلاؤمها مع انسب موسم التساقطات؛ - حسب طرق قلب الأرض، تسميدها وتركها للراحة وحسب نوع البذور المستعملة. كل هذه العوامل تفسر حالات اختلاف المردود الزراعي من فلاح إلى آخر بالرغم من تجاور الحقول.

كما يتخلى السكان بشكل سريع عن ممارسة البوار الذي كان يسمح بتحسين المحاصيل الزراعية ما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف، بالمقارنة مع المشارات المجاورة غير المستريحة والغير مقلوبة. عرفت وسائل وتقنيات الحرث تطورات سريعة، كانت لها انعكاسات على المحاصيل الزراعية وانجراف التربة. فقد أدى إدخال المكننة إلى حرث كل المساحة المرغوب في زرعها في ظرف وجيز. أدى ذلك إلى ارتفاع التكاليف، تراجع فرص الشغل، وارتفاع خطورة عدم تشتيت الضرر، نتيجة التخلي عن دراية وتقنية المازوزي والبكري، ذلك ما يفسر تراجع المحاصيل خلال بعض السنوات بالرغم من التقارب الشديد للمجموع السنوي من التساقطات. كما أصبح الحرث يمارس في اتجاه اقوى انحدار، مما زاد من حدة تدهور الأتربة.

شكل 3 و 4 اختلاف معامل الجريان حسب اتجاه الحرث بجبل بوخوالي وهوامشه السهبوية



شكل 5 علاقة حجم الملكية بالمكننة واستراحة الأرض

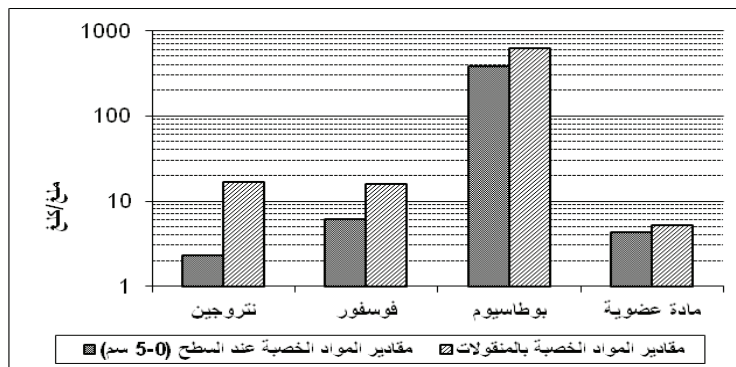


أدى إدخال الجرار إلى تغيرات سوسيو اقتصادية واجتماعية وبيئية هامة، نخص بالذكر منها، اتساع المجال المحروث والتخلي عن ممارسة تقنية البوار؛ تراجع المراعي بالاجتثاث وامتداد الزراعة؛ التأثير على اليد العاملة في الفلاحية وإجبارية إدخال آلة الحصاد، واشتداد الهجرة؛ إجهاض الإنبات بنسبة تراوحت ما بين 25 و40% بالأراضي التي تم حرثها وهي لا تزال شديدة البلل. وهكذا أصبحت مقادير التربة المفقودة بالأرض المحروثة بالجرار أعلى بحوالي خمس مرات بالمقارنة مع المحروثة بالمحراث التقليدي.

واعتمادا على القياسات المباشرة على مستوى المشارات التجريبية وتقنية المواد المشعة (شاكر 2010)، تم إثبات خطورة التدهور الكمي والنوعي للمراعي وللأراضي الزراعية المجاورة والمكملة لها باستعمال تقنية السزيوم Cs 135، حيث تختلف مقادير الإزالة من مشاركة إلى أخرى على نفس السطح كما يلي: ففي مشاركة مغطاة بشجيرات طبيعية بنسبة 30%، فقدت 44غ/م² سنة، بجوارها مشاركة شجيرات متدهورة، شبه عارية، تفقد 332غ/م² سنة؛ بجوارها مشاركة محروثة منذ قديم، تفقد 2273غ/م² سنة.

اتضح كذلك من خلال القياسات على مستوى المشارات التجريبية على أن تدهور الأراضي الجافة يبقى جل أساليبه وأنماطه مستمرة، صعبة الإدراك من طرف الفلاحين والمعدين. يتم ذلك بالتعرية الغشائية التي تزيح الملمترات العليا الغنية بالمخصبات. وقد اتضح من خلال معالجة العينات المأخوذة من المستوى العلوي للتربة والعينات المأخوذة من المواد التي أزالها التعرية وتم التقاطها بسافلة المشارات التجريبية، على أن نسب النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم والمادة العلوية، أعلى في العينات المأخوذة من المواد المفقودة بالتعرية بالمقارنة مع العينات المأخوذة من المواد المتبقية على سطح المشارات التجريبية.

شكل 6 فقدان المخصبات بالتعرية الغشائية بأساليب مستمرة على مستوى المشارات التجريبية



وأمام هذه الأساليب من التعرية التي تبقى ميكانيزماتها خفية ومستترة، غالباً ما نعتبر على أن هذه الأوساط مستقرة وبالتالي لا تستدعي التدخل على وجه الاستعجال، لكن نتيجة اشتداد واستفحال ظاهرة تدهور الأراضي، انخفضت المحاصيل الزراعية وقلت القدرات الرعوية. حصل هذا التدني نتيجة التجفيف وفقدان التربة لقدرات ادخار الماء، في الوقت الذي لا يزال السكان يحملون المسؤولية للجفاف ولبخل السماء.

أمام هذا الوضع البيئي اشتد الاختلال السوسيو اقتصادي والاجتماعي، ومما يزيد من حدته اندثار الدراية المحلية والتدبير المشترك للمجال إلى حد تحريك الرمال والحديث عن «تسونامي السهوب».

3 طبيعة الحلول المنجزة والحلول التي يمكن اقتراحها

أمام هذا الوضع، أصبح من اللازم تدخل الدولة من جهة (M.A.R.A 1996) والمبادرات الجموعية والفردية من جهة أخرى، سعياً وراء استصلاح الاعطاب وتخطي الصعاب. ومن الجهات التي فرضت الحلول المستعجلة، المناطق الرعيزراعية بالهضاب العليا حيث اشتد القحط وتضرر السكان مما دفع بهم إلى القيام بالمظاهرات إلى حد التهديد بالجوع إلى الجزائر إذا ما لم تستجيب السلطات المعنية بشكل مستعجل لمطالبهم. أمام هذا الوضع استجابت الدولة عن طريق مجموعة من المشاريع لاستصلاح المراعي على الخصوص وتقديم دعم لتجاوز السنوات الصعبة. لذا يبدو من المفيد تقديم نتائج تجارب التدخل على مستويات مختلفة، والتي تمت تحت نفس الظروف الطبيعية. يتجلى النموذج الأول في تجربة تدخل الدولة عن طريق مشروع ضخم لاستصلاح المراعي بأراضي الجموع بالجهة الشرقية، وذلك عن طريق تحديد أحواض رعوية وخلق تعاونيات عرقية، تتولى متابعة ومواصلة الاستصلاح وتدبير المراعي بشكل جماعي.

3-1 - مشروع تنمية المراعي وتربية الماشية بالمنطقة الشرقية (PDPEO)

يشمل المشروع أغلب الهضاب العليا، حيث يمتد على ما يزيد عن 3 مليون هكتار من الأراضي السهوبية. انطلق المشروع سنة 1990، على أساس أن يستفيد منه حوالي 80 ألف نسمة، ينتمون لإقليمي فجيج وجرادة، وذلك مثل قبائل الزوا، أولاد سيدي علي بوشنافة، بني مطهر وأولاد سيدي عبد الحاكم. قدرت الكلفة الإجمالية للمشروع ب 412 مليون درهم. ساهم الصندوق الإفريقي ب 41 % منها، الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية ب 29 %، والمملكة المغربية ب 16 % من القيمة الإجمالية.

تتلخص أهداف المشروع في إحياء الموارد الطبيعية لحماية البيئة وتحسين مستوى الدخل لدى مربي المواشي. ولبلوغ الهدف، اعتمد المشروع على إحياء، أو خلق قواعد انضباطية فيما يتعلق باستغلال المراعي، وعلى احترام مبدأ التناوب في استغلال الأوساط الرعوية، إذ تترك للراحة خلال سنتين، ويتم استغلالها حسب ما أفضى إليه التفاوض بين المستغلين المنظمين في إطار التعاونيات العرقية التي ستولى تسيير الأحواض الرعوية بعد انسحاب السلطة المحلية.

اهتم المشروع بتحسين النسل وتقديم القروض للتعاونيات غير المحظوظة لتجاوز الصعاب أثناء منعهم، أو امتناعهم، من الرعي داخل المحميات. اعتمد المشروع على حملات التوعية والإرشاد وإنعاش قطاعات ذات أنشطة مكتملة للرعي، مثل النشاط النسوي والتكوين المهني. بدأت المنجزات الأولى جد مشجعة، مثل الإصلاحات الهدروليكية والتطبيب البيطري، وهي من أهم التدخلات التي نظر إليها الكسابون باستحسان.

في الواقع بالرغم من التعثرات التي قد تخل بالسير العادي للمشروع، يجب تسجيل التغيير المهم الذي يحصل في أسلوب بعض الكسابين، حيث احترمو المحميات ولو نسبياً، كما التزموا بتحديد عدد رؤوس الماشية المستفيدة من الرعي بداخلها، وقبول أداء مبلغ مقابل استعمال المراعي المستحسنة والمحمية. في الحقيقة يجب اعتبار

هذه التحولات جد مشجعة، حيث تتم في مجتمع ظل يعتبر بأن العشب والمراعي مجانية، وبالتالي فهي بذلك بمثابة ثورة داخل سلوكهم. لذا اعتبرنا بأن المشروع عمل على خلق قواعد الانضباط، وليس على إحيائها حيث لم يسبق لهم أن مارسوا مثل هذه السلوكيات عن طواعية، إذ كانت الطبيعة هي المتحكمة في توجه قطعانهم وفرض الراحة البيولوجية على بعض مجالاتها.

لكن أمام المشاكل العقارية والنزاعات بين القبائل، لم يشمل المشروع بعد، إلا نسبة ضعيفة من مجموع المجال المحدد ولم تتمكن بعد التعاونيات الرعوية من تخطي الصعاب ومن تحقيق الأهداف المرجوة.

في الحقيقة رغم فعالية التجربة من الناحية التقنية، حيث نجحت الشجيرات التي أدخلت لتحسين المراعي، ودفع ذلك السكان إلى طرح عدة تساؤلات بيئية، اجتماعية وتنظيمية التي لم يسبق لهم التفكير فيها. مما يسهم في الرفع من مستوى وعيهم بالمشاكل الحقيقية وبال حلول اللازمة والمناسبة. فرغم كل هذا، يجب القول على أن المشروع لم يضمن له النجاح بعد، نظرا للصعاب المتعددة المحذقة به، أهمها: - تفاوت الاستفادة من المراعي المستصلحة، مما قد يخل بالنظام المقترح فيما يخص تحسين وتنظيم المراعي؛ - تقوية سلطة الأعيان داخل التعاونيات العرقية السلالية، إذ أصبحوا على شكل مقاولين يستفيدون من الموارد الجماعية بشكل مفرط؛ - البرامج مقرر، ممول ومنجزة، من طرف الدولة، ولا يزال دور التعاونيات باهتا أمام الدور الحاسم للسلطة، ويعتبر ذلك من مواطن ضعف المشروع؛ - تنوع وتعدد الصراعات بين القبائل والمجموعات حول تقسيم الأحواض الرعوية، مما يؤدي باستمرار إلى عدم احترام المحميات؛ - أمام هذه الصعاب ستبقى المخاوف الرئيسية قائمة، أهمها عدم تمكن التعاونيات من الاستمرارية في الحياة بعد انسحاب الدولة، إذ سيكون من الصعب إجبار الرعاة على احترام القواعد الانضباطية. في الحقيقة لم تسهم التعاونيات بأي تحسين إضافي للمراعي منذ نشأتها، فهي لم تتمكن من تدبير حتى الموروث، كيف لها أن تبرمج وتنجز مشاريع استصلاح إضافية تضمن لها الاستمرارية والاستدامة؟

فمن خلال التحريات الميدانية، يتضح صعوبة استصلاح المراعي بدون استصلاح الأراضي الزراعية المتداخلة معها في أراضي المجموع. فنظرا لهذا الوضع العقاري استعصى إيجاد الحلول التي ترغب فيها الساكنة المحلية والمتمثلة في تقسيم الأراضي وتملكها قصد الجمع بين الرعي والزراعة البورية والمسقية كلما سمحت الظروف بذلك. ولتقصي حقائق مدى فعالية هذه النزعة، تتبعنا حال وآفاق تعاونية - محمية، بأراضي رعوية خاصة، على مستوى دوار ختين، بجماعة تنشري.

3-2 - محمية العريش بهضاب العيون

يتعلق الأمر بدوار ختين بجماعة تنشري، عمالة تاوريرت، حيث اختار السكان تحويل مجموعة من أراضيهم الخاصة إلى محمية - رعيزراعية. تمتد مساحة هذه الأراضي على حوالي 600 هكتار، تندخل فيها المجالات الرعوية المغطاة بالحلفا ومجالات مخصصة لزراعة الحبوب. ولكون أغلب ساكنة الدوار يقطنون بعيدا عن هذه الأراضي، فقد أصبحت تتعرض لتدهور شديد عن طريق الرعي الجائر وإقلاع الحلفا بالفؤوس كحطب من طرف جل الدواوير المجاورة لها. ذلك ما دفع سكان الدوار المالك إلى اتخاذ قرار تشجير المراعي الحلفاوية والزراعية المتداخلة معها بشجيرات علفية من فصيلة السرمق. تكلفت الدولة بهذا التشجير في إطار احد برامج استصلاح المراعي بالجهة الشرقية وبالمقابل شكل السكان تعاونية التي أصبحت تضم ما يزيد عن 40 أسرة. وبعد مرور أكثر من 6 سنوات على تشجير المحمية، دون تسجيل عدم الانضباط في أداء تكاليف الحراسة من طرف المتعاونين، كما التزم الجميع بقرار منع الرعي خارج الفترات المسموح بها. كما يجب الاعتراف على أن المجال استعاد عافيته وتوازنه من حيث الكتلة النباتية وتنوع أصنافها، كما استعاد المجال جزء من وحيشه. لكن يجب الاعتراف على أن التعاونية تحتاز مراحل صعبة، شأنها شأن أراضي المجموع، حيث لم تحدد طرق الاستغلال في بداية الأمر. ومما زاد من تعقيد أمر تدبير الاستغلال، تفاوت

مساحة ارض كل متعاون وتعدد الشركاء. فمن بين الحلول المقترحة، كراء المرعى سنويا واستفادة المتعاونين كل حسب اتساع أرضه، أو فتحها للمرعى خلال 3 أشهر أمام كل أنماط الاستغلال، مباشر أو غير مباشر، شريطة غلق المحمية برحيل الجميع عند انتهاء الفترة المحددة. أمام تعثر هذه الخيارات دخلت التعاونية حاليا في مشروع جماعي آخر، حيث بنت الدولة إسطبلا بوسط المرعى وواعدت بحفر بئر شريطة أن تتولى التعاونية عملية تسمين الخرفان لفائدة كل المتعاونين كل حسب رأسماله واتساع أرضه. في الواقع لا تزال الآراء متضاربة ولم يستقر بعد الأمر على احد هذه الخيارات؟ أما النموذج الثالث، يتجلى في تقصي نتائج المبادرة الفردية التي تم تشجيعها من طرف الدولة بهامش تجربة التعاونيات.

3-3 - قيمة ومكانة المبادرة الفردية في استصلاح الأراضي الرعيزراعية بالجهة الشرقية

على هامش التعاونيات التي تلقت الدعم من الدولة، استفاد بعض السكان حيث تكلفت الدولة بغرس شجيرات علفية بأراضيهم الخاصة حسب رغبتهم من حيث المكان والمساحة المحددين. في هذه الحالة، تم اختيار الأراضي الزراعية الهامشية، التي أصبح مردودها يتناقص وأدخلت بها شجيرات علفية على شكل أشطرة متباعدة، مما سمح بمزاوجة النشاطين في نفس الرقعة بطريقة تضمن تراجع التعرية الريحية والمائية، مد التربة بالمادة العضوية، السماح بالنفاذية وادخار الماء ومد الساكنة سنويا بنصيب من الحطب المستخلص من تقليم شجيرات السرمق. استطاع بذلك السكان تحسين المردود وحماية البيئة والتنوع الإحيائي. ومن مزايا هذا النمط من التدخل، سلاسة وسلامة التدبير القائم على المبادرة الفردية.

خاتمة:

يتضح من خلال دراسة النماذج الثلاثة تشابه في أنماط استغلال وتدهور المجال، كما تشابهت تقنيات التدخل المتمثلة في استصلاح المراعي بإدخال شجيرات ونباتات علفية بالمراعي وبالأراضي الزراعية، لكن اختلفت درجت التغلب على الصعاب والاستغناء عن تدخل الدولة والسلطات المحلية لحل النزاعات وتدبير المجال.

فبالرغم من نجاح التقنيات المختارة، يمكن القول على أن التدبير القائم على المبادرة الفردية هو الآخذ في التغلب على الصعاب والقابل للانتشار والاستدامة، على خلاف التدخل والتدبير على مستوى تعاونية عرقية بأراضي الجموع، وتعاونية على مستوى دوار ختين، في أراضي الملك الخاص.

نستنتج بوضوح صعوبة إنجاح المقاربة التشاركية في مجتمعات لا تزال ضعيفة التماسك وبعيدة عن إدراك خطورة الوضع وضرورة بناء إستراتيجية تضمن تنمية مستدامة (Aderghal et al. 2012). ففي الواقع لم يسبق لهذه المجتمعات أن عاشت تجربة التدبير الجماعي القائم على الديمقراطية، بمفهومها الحالي، من حيث تحديد طرق وأساليب التدبير والتعاون. فكل أنماط التدبير الجماعي التقليدي كان يتم فرضه على الأشخاص من طرف مجموعة مهيمنة. حاليا، أصبح الفرد شبه حر داخل المجموعة التي ينتمي إليها، وبالتالي أصبح من الصعب التوفيق بين كل الخيارات والاقتراحات إلا إذا قامت على أسس ديمقراطية حقيقية واقتنع الجميع بضرورة التماسك وتجاوز الصعاب بالمجهود الجماعي الذي يضمن التآزر وبناء إستراتيجية تسمح بإعادة بناء المجتمع على أسس متينة، قائمة على الدراية المحلية من جهة والتدبير المحافظ الذي قد تمليه التحولات الشمولية التي بدأت معالمها تهيمن على مختلف المجالات والتي تقتضي التأقلم معها. لا شك بأن التغلب على عواقب العولمة والتحولات الشمولية يقتضي التكتل، التماسك والتشارك والتشاور على خلاف التفرق والتفكك وتعارض الاستراتيجيات. ولا يمكن الانصهار والانضباط في هذه الحلول الجماعية إلا بعد إدراك حقيقي لمسلسل تدهور الأراضي والذي يقتضي حلاولا جماعية وتشاركية.

ببليوغرافيا

- ADERGHAL M., CHAKER M. et LAOUINA A. 2012, Evaluation des projets de lutte contre la dégradation des terres : la commune des Sehoul (Maroc), Sécheresse vol. 23, n83, p. 211 -218
- BENCHRIFA A., 1995, *Processus de sédentarisation et risque de désertification : Impacte environnemental de l'évolution récente du nomadisme pastoral dans les Hauts- Plateaux du Maroc*. Rabat, FLSH, série Colloques et Séminaires n° 50, pp. 79-97.
- BOUBAKRAOUI A., 1993, *Formation et sensibilisation des éleveurs aux problèmes de l'environnement. Séminaire sur l'aménagement pastoral et l'environnement*. MARA, Rabat, p. 10.
- BOUZID S., 1995, *Stratégie de lutte contre la désertification et développement des zones arides: L'expérience de la Tunisie*. Rabat, FLSH, série Colloques et Séminaires n°50, pp. 125-143. CHAKER M., EL ABASSI H. et LAOUINA A., 1996, *Montagne, piémont, plaine: Investir dans les techniques de CES au Maroc oriental; in Techniques traditionnelles de conservation de l'eau et des sols en Afrique*. Sous la direction de REIJ C., SCXOONES I., et TOULMIN P., CTA- CDCE- KARTAHALA, pp. 75-86.
- CHAKER M., 1997, *Processus de dégradation des terres et désertification dans les pays d'El Aïoun - TANECHERFI*. Maroc oriental; Méditerranée, N° 1-2, pp. 5-14.
- LAOUINA A., ADERGHAL M., AL KARKOURI J., CHAKER M., MACHMACHI I., MACHOURI N., SFA M. (2010) : *Utilisation des sols, ruissellement et dégradation des terres, le cas du secteur Sehoul, région atlantique, Maroc*. Sécheresse, 21, 4, 309-316.
- LE HOUEROU H.N., 1979, *La désertification des régions arides*. La Recherche, 10, pp. 336-444. LE HOUEROU H.N., 1994, *Arbres et arbustes à usages multiples pour le contrôle de l'érosion et la réhabilitation des terres arides et semi-arides d'Afriques : critères du choix des espèces*. Réseau Erosion. Bull. n° 14, pp. 309.
- LE HOUEROU H.N., 1995, *Considération biogéographiques sur les steppes arides du Nord de l'Afrique*. Sécheresse vol., 6, n°2.
- M.A.R.A., 1996, *Projet de Périmètre de Mise en Valeur en Bour, Mestigmer, Maroc oriental*. DPA d'Oujda.
- SABIR M., MERZOUK A., BERKAT O. et ROOSE E., 1995, *Effet de la maximisation du pâturage sur certaines caractéristiques de la surface et la perméabilité du sol dans un milieu steppique marocain, aride (Haute Moulouya)*, Réseau Erosion, Bull. 16, pp. 47- 57.
- الميلود شاكر 2010، المغرب الشمالي الشرقي، دينامية الموارد الطبيعية وخطورة التصحر، نموذج كتلة بوخوالي وهوامشها السهبوية. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 60، 382 صفحة.

